المبحث الثاني

الوحدانية عند الامام ابن عادل

لا يختلف ابن عادل عن غيره من المتكلمين في الاعتماد على الايات القرانية في مسألة التوحيد، لانه لا خلاف بينهم في امكان اثبات الوحدانية بالدلائل النقلية لعدم توقف صحتها على التوحيد[1] . وكذلك اعتمد ابن عادل على برهان التمانع فهو اذا قد اعتمد على نوعين : سمعي وعقلي

يقول ابن عادل في دليله السمعي اعلم انه–تبارك وتعالى– بين في هذه السورة بالدلائل القاطعة الكثيرة افتقار الخلق الى خالق موجد ومبدع ومدبر ، ولم يذكر دليلا منفصلا يدل على نفي الشركاء والاضداد والانداد ، بل نقل قوله من اثبت الشريك من الجن، ثم ابطله ثم اتى بالتوحيد المحض بعده، فقال: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُ ﴾[2] واقامة الدليل على وجود الخالق وتزييف دليل من اثبت الله –تعالى– شريكا كيف يوجب الجرم بالتوحيد المحض، وللعلماء في اثبات التوحيد طرق[3] :

احدها:– قال المتقدمون : الصانع الواحد كاف في كونه الها للعالم ومدبرا له، والقول بالزائد على الواحد متكافئ، لان الزائد على الواحد لم يدل الدليل على ثبوته، ولم يكن اثبات عدد اولى من إثبات عدد اخر، فلزم اما اثبات الهة لا نهاية

[1] المواقف للايجي : ٣٦/٣.
[2] سورة الانعام ، الاية :١٠٢.
[3] اللباب : ٣٤٣/٨.

لها، وهو محال، او اثبات عدد معين ، مع انه ليس ذلك العدد اولى من سائر الاعداد، وهو ايضا محال، واذا ابطل القسمان تعين القول بالتوحيد .

الثاني :- ان الاله القادر على كل الممكنات العالم بكل المعلومات كاف في تدبير العالم ، فلو قدرت الها ثانيا لكان ذلك الثاني اما ان يكون فاعلا مختارا او موجد الشيء من حوادث العالم اولى بكون الاول باطلا لانه لما كان كل واحد منهما قادرا على جميع الممكنات ، فكل فعل يفعله احدهما صار كونه فاعلا لذلك الفعل مانعا للاخر عن تحصيل مقصوره ومقدوره ، وذلك يوجب كون كل واحد منهما سببا لعجز الاخر وهو محال ، وان كان الثاني لا يفعل فعلا ، ولا يوجد شيئا كان ناقصا معطلا ، وذلك لا يصلح للالهية .

الثالث :- ان الاله الواحد لابد وان يكون (كاملا) في صفة الالهية ،
فلو فرضنا الها ثانيا لكان ذلك الثاني اما ان يكون مشاركا للاول في جميع صفات الكمال اولا ، فان كان مشاركا للاول في جميع صفات الكمال ، فلا بد وان يكون متميزا بامرها، اذ لو لم يحصل الامتياز (بامر من الامور لم يحصل التعدد و الاثنينية ، واذا حصل الامتياز بامر ما ، فذلك الامر المميز اما ان يكون من صفات الكمال او لا يكون ، فان كان من صفات الكمال مع انه حصل الامتياز به) لم يكن جميع صفات الكمال مشتركا فيه بينهما و ان لم يكن ذلك المميز من صفات الكمال ، وذلك نقصان ، فثبت بهذه الوجوه الثلاثة ان الاله الواحد كاف في تدبير العالم ، وان الزائد يجب نفيه .

واستدل ابن عادل ببرهان التمانع موافقا بذلك اهل الكلام ومنهم الاشعري والباقلاني واستند الى قوله تعالى :﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾[1] على دليل التمانع ، فقال: (المعنى لو كان يتولاهما، ويدبر امرهما شيء غير الواحد الذي فطرهما لفسدتا ولا يجوز ان تكون (الا) بمعنى الاستثناء ، وانما هي صفة جاءت بمعنى غير والاعراب فيها متعذر فجعلت على ما بعدها[2] ، لانها لو كانت استثناء لكان المعنى: لو كان فيهما الهة ليس معهم الله لفسدتا ، وهذا يوجب بطريقة المفهوم انه لو كان فيهما الهة فسواء كان الله معهم او لم يكن الله معهم فالفساد لازم ، ولما بطل حمله على الاستثناء ثبت ما ذكرنا .

وهو ان المعنى: لو كان في السماء والارض الهة غير الله لفسدتا، اي لخربتا، وهلك من فيها لوجود التمانع من الالهة ، لان كل امر صدر عن اثنين فاكثر لم يجر على النظام ،ويدل العقل على ذلك من وجوه :

الوجه الاول : - انا لو قدرنا الهين لكان احدهما اذا إنفرد صح منه تحريك الجسم واذا انفرد الثاني صح تسكينه فاذا اجتمعا وجب ان يبقيا على ما كان عليه حال الانفراد ، فعند الاجتماع يصح ان يحاول احدهما التحريك والاخر التسكين فاما ان يحصل المرادان ، ولانه يلزم اجتماع الضدين ، وهو محال ، واما ان يمتنعا وهو ايضا محال ، لانه يكون كل واحد منهما عاجزا وايضا المانع من تحصيل مراد كل واحد منهما مراد الاخر ، والمعلول لا يحصل الا مع علته ، فلو امتنع المرادان

---

١ سورة الانبياء ، الاية :٢٢.
٢ ينظر : اللباب : ٤٦٧/١٣.

لحصلا ، وذلك محال واما ان يمتنع احدهما دون الثاني ، وذلك ايضا محال ، لان الممنوع يكون عاجزا ، والعاجز لا يكون الها ، ولانه لما كان كل واحد منهما مستقلا بالايجاد ولم يكن عجز احدهما اولى من عجز الاخر ، فثبت ان القول بوجود الهين يوجب هذه الاقسام الفاسدة فكان القول به باطلا .

الوجه الثاني :- ان الاله يجب ان يكون قادرا على جميع الممكنات ، فلو فرضنا الالهين لكان كل واحد منهما قادرا على جميع الممكنات ، فاذا اراد كل واحد منهما تحريك جسم فتلك الحركة اما ان تقع بهما معا او لا تقع بواحد منهما او تقع باحدهما دون الثاني ، و الاول محال ، لان الاثر مع المؤثر المستقل واجب الحصول ، و وجوب حصوله به يمنع من استناده الى الثاني فلو اجتمع على الاثر الواحد مؤثران مستقلان يلزم ان يستغني بكل واحد منهما عن كل واحد منهما فيكون محتاجا اليهما وغنيا عنهما وهو محال ، واما ان لا يقع بواحد منهما البتة فهذا يقتضي كونهما عاجزين ، وايضا فامتناع وقوعه بهذا انما يكون لاجل وقوعه بذاك وبالضد ، فلو امتنع وقوعه بهما لوقع بهما معا وهو محال، واما ان يقع باحدهما دون الثاني فهو باطل، لان وقوعه بهذا يلزم فيه رجحان احد الالهين على الاخر من غير مرج، وهو محال .

الوجه الثالث :- لو قدرنا الهين فاما ان يتفقا او يختلفا، فان اتفقا على الشيء الواحد فذلك الواحد مقدور لهما ومراد لهما فيلزم وقوعه بهما وهو محال[1] .

[1] لانه يلزم اجتماع علتين على معلول واحد وهو محال .

وان اختلفا فاما ان يقع المرادان او لا يقع واحد منهما، او يقع احدهما دون الاخر والكل محال، فثبت ان الفساد لازم على كل التقديرات[1].

وبعد هذا العرض لطريقة الامام ابن عادل في استدلاله على الوحدانية وجدته يوافق الاشاعرة في استدلالهم ببرهان التمانع على الوحدانية والله اعلم .

[1] ينظر: اللباب : ١٣/ ٤٧٠-٤٧١.